Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار الرابع - العدد االثاني عشر || تاريخ الإصدار 2026-03-20

مجلة خليج العرب
للدراسات الإنسانية والاجتماعية

مراجعة مقال

Democracy, Public Administration, And Democratic Backsliding

Toby S. James, Policy Studies, Open Access, 1 July 2025,
https://doi.org/10.1080/01442872.2025.2521170

مراجعة: المدرس المساعد زهراء موسى جابر

Zahraa Mousa Jaber

كلية علوم الهندسة الزراعية- جامعة بغداد، بغداد-العراق

Orcid No: https://orcid.org/0009-0002-1584-8904

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss41221

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإدارة العامة واستقرار الأنظمة الديمقراطية في ظل تصاعد ظاهرة التراجع الديمقراطي في العقود الأخيرة، من خلال مراجعة نقدية لإسهام الباحث Toby S. James. وتنطلق الدراسة من مقاربة موسّعة لمفهوم الديمقراطية تتجاوز التعريفات الإجرائية الضيقة، لتؤكد أنها بنية مؤسسية متكاملة تقوم على ضمان المشاركة السياسية، والمساءلة، وحماية الحقوق والحريات، بما يتقاطع مع أطروحات Robert A. Dahl حول الضمانات المؤسسية للديمقراطية.

وتتناول الدراسة مفهوم التراجع الديمقراطي بوصفه عملية تدريجية من التآكل المؤسسي، تختلف عن الانقلابات التقليدية، حيث يحدث عبر أدوات قانونية وإصلاحات ظاهرها تنظيمي لكنها تقوّض الضوابط الديمقراطية، وهو ما يتسق مع تحليلات Steven Levitsky و Daniel Ziblatt. كما تسلط الضوء على دور الإدارة العامة باعتبارها ركيزة أساسية في دعم الديمقراطية، من خلال تعزيز الكفاءة، والحياد، والشفافية، وهو ما يعزز الثقة العامة والاستقرار السياسي، وفقاً لرؤية Bo Rothstein.

وتؤكد الدراسة أن الإدارة العامة يمكن أن تسهم في حماية النظام الديمقراطي عبر ما تمتلكه من خصائص مؤسسية تتيح لها أداء دور "الحارس المؤسسي"، كما أشار إلى ذلك Francis Fukuyama، إلا أن هذا الدور يظل مشروطاً بطبيعة البيئة السياسية ومدى قوة المؤسسات الداعمة مثل القضاء والإعلام والمجتمع المدني. وفي المقابل، تحذر الدراسة من مخاطر تسييس الإدارة العامة، الذي قد يحولها إلى أداة بيد السلطة التنفيذية، مما يسهم في تقويض الاستقلال المؤسسي وإضعاف ثقة المواطنين، وبالتالي تسريع مسارات التراجع الديمقراطي.

وتخلص الدراسة إلى أن العلاقة بين الإدارة العامة والديمقراطية علاقة تفاعلية معقدة، إذ يمكن للإدارة العامة أن تكون عاملاً داعماً للاستقرار الديمقراطي أو أداة لتقويضه، تبعاً لمدى مهنيتها واستقلالها والسياق السياسي الذي تعمل ضمنه.

الكلمات المفتاحية: التراجع الديمقراطي، الإدارة العامة، الديمقراطية، التسييس الإداري، المؤسسات السياسية، الاستقرار السياسي، الحوكمة

Abstract:

This study examines the relationship between public administration and the stability of democratic systems in light of the growing phenomenon of democratic backsliding in recent decades, through a critical review of the contributions of Toby S. James. The study adopts a broad conceptualization of democracy that goes beyond narrow procedural definitions, emphasizing its nature as an integrated institutional structure based on political participation, accountability, and the protection of rights and freedoms, consistent with the institutional perspective advanced by Robert A. Dahl.

The study conceptualizes democratic backsliding as a gradual process of institutional erosion, distinct from traditional coups, often occurring through legal and administrative reforms that undermine democratic constraints. This aligns with the work of Steven Levitsky and Daniel Ziblatt. Furthermore, the study highlights the role of public administration as a key pillar of democracy, emphasizing professionalism, neutrality, and transparency as essential factors for enhancing public trust and political stability, in line with Bo Rothstein.

The findings suggest that public administration can play a crucial role in safeguarding democracy by acting as an institutional “guardian,” as noted by Francis Fukuyama. However, this role is contingent upon the broader political environment and the presence of supportive institutions such as an independent judiciary, free media, and active civil society. Conversely, the study warns that the politicization of public administration may transform it into a tool of executive power, undermining institutional independence, eroding public trust, and accelerating democratic decline.

The study concludes that the relationship between public administration and democracy is complex and dynamic, as public institutions can either reinforce democratic resilience or contribute to its erosion depending on their level of professionalism, autonomy, and the surrounding political context.

Keywords: Democratic Backsliding, Public Administration, Democracy, Politicization, Political Institutions, Political Stability, Governance.

المقدمة:

شهدت الأنظمة الديمقراطية في العقود الأخيرة تحولات واسعة دفعت العديد من الباحثين لإعادة تقييم قوة مؤسساتها ومدى قدرتها على التماسك أزاء مواجهة الضغوط والتحديات السياسية المتنامية؛ فبعد المرحلة التي اتسمت بقدر كبير من الرهان الاكاديمي على ترسيخ الديمقراطية في اعقاب موجات التحول الديمقراطية في أواخر القرن العشرين، برز في السنوات الاخيرة اتجاه بحثي حديث في الأدبيات السياسية يتناول ظاهرة يطلق عليها التراجع الديمقراطي، التي تعبر عن عملية تدريجية تنحسر فيها بعض القواعد والمعايير والمؤسسات التي تمثل الأساس الذي يقوم عليها النظام الديمقراطي، حتى داخل الدول التي كانت تصنف سابقاً كنماذج مستقرة نسبياً للديمقراطية؛ لذا حظيت هذه الظاهرة بأهتماماً متزايداً في الادبيات السياسية المعاصرة، لا سيما فيما يتعلق بدور العوامل المؤسسية في تعزيز قدرة الأنظمة الديمقراطية على الصمود والاستمرار، او إسهامها في إضعافها وتقويض فاعليتها.

في هذا الإطار تندرج دراسة الباحث Toby S. James التي تسعى إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والإدارة العامة، عبر استكشاف الدور الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسات البيروقراطية في الحد من ظاهرة التراجع الديمقراطي أو الإسهام في تسهيلها؛ فتنطلق الدراسة من افتراض رئيس مفاده أن مستوى كفاءة الإدارة العامة ودرجة استقلاليتها يمثلان عاملين حاسمين في تعزيز استقرار النظام الديمقراطي وضمان استمراريته، كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من محاولتها ردم فجوة معرفية قائمة بين مجالين بحثيين غالباً ما يجري تناولهما بصورة منفصلة في الأدبيات الأكاديمية، وهما دراسات الديمقراطية من جهة، ودراسات الإدارة العامة من جهة أخرى، بما يفتح المجال أمام مقاربة تحليلية أكثر تكاملاً لفهم ديناميات عمل الأنظمة الديمقراطية في السياقات المعاصرة.

وعليه؛ تهدف هذه المراجعة إلى تقديم تحليل نقدي للإسهام العلمي الذي تقدمه الدراسة، عبر استعراض أبرز أطروحاتها النظرية، ومناقشة مدى إسهامها في تعميق الفهم المعاصر لطبيعة العلاقة بين المؤسسات الإدارية واستقرار الأنظمة الديمقراطية، فضلًا عن تقويم ما تضيفه من رؤى تحليلية يمكن أن تثري الأدبيات المتصلة بهذا المجال البحثي.

اولاً: الإطار النظري للديمقراطية:

تنطلق دراسة الباحث Toby S. James من مقاربة موسَعة لمفهوم الديمقراطية تتجاوز التعريفات الإجرائية الضيقة التي تختزلها في مجرد وجود انتخابات تنافسية؛ فالديمقراطية، في تصوره، لا تعرف فقط بانتظام العملية الانتخابية، وانما تفهم بوصفها بنية مؤسسية متكاملة تقوم على منظومة من القواعد والممارسات التي تكفل المشاركة السياسية الفاعلة، وتؤمن آليات الرقابة والمساءلة على السلطة، فضلًا عن ضمان حماية الحقوق والحريات العامة؛ وفي هذا الإطار يتقاطع طرحه مع ما قدمه عالم السياسة Robert A. Dahl الذي نظر إلى الديمقراطية على اعتبار انها نظاماً يستند على مجموعة من الضمانات المؤسسية الأساسية، التي من بينها حرية التعبير، وتعدد مصادر المعلومات، وإتاحة الفرص المتكافئة أمام المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية (دال، 2005، صفحة 18).

ومن هذا المنطلق يمكن تأييد الباحث في رفضه الاقتصار على التعريف الحدي للديمقراطية، لأن هذا التعريف قد يعمل على تجاهل دور المؤسسات الحكومية في دعم النظام الديمقراطي؛ الا ان تركز الدراسة بشكل أساسي على البعد المؤسسي للديمقراطية دون أن تعطي الاهتمام الكافي للأبعاد الاجتماعية والثقافية قد لا يسهم في تعزيز الاستقرار الديمقراطي، فالديمقراطية لا تعتمد فقط على قوة المؤسسات الرسمية، وانما تتأثر كذلك بطبيعة الثقافة السياسية ومدى انتشار القيم الديمقراطية في المجتمع.

ثانياً: مفهوم التراجع الديمقراطي

يقدم الباحث تفسيراً لظاهرة التراجع الديمقراطي بوصفها عملية تدريجية من التآكل المؤسسي الذي يصيب القواعد والإجراءات الديمقراطية دون أن يعمل بالضرورة على انهيار النظام السياسي بشكل مفاجئ، وتختلف هذه الظاهرة عن الانقلابات العسكرية التقليدية التي كانت تمثل في

الماضي الشكل الأكثر وضوحاً لانهيار الديمقراطيات، ففي الكثير من الحالات المعاصرة يحدث التراجع الديمقراطي عبر إجراءات قانونية أو إصلاحات مؤسسية ظاهرها إداري أو تنظيمي، لكنها تعمل في النهاية على تقويض الضوابط التي تحد من سلطة الحكومات، وقد تناول عدد من الباحثين هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة، فيشير كلاً من Steven Levitsky وDaniel Ziblatt إلى أن الديمقراطيات قد تتعرض للتآكل من الداخل عندما تقوم الحكومات المنتخبة بإضعاف المؤسسات التي تضمن التوازن بين السلطات؛ ومن هذا المنطلق يمكن أن يتخذ التراجع الديمقراطي أبعاداً متعددة، مثل تقويض استقلال القضاء، أو إضعاف المؤسسات الرقابية، أو تقييد حرية الإعلام والمجتمع المدني، أو استخدام مؤسسات الدولة لتحقيق أهداف سياسية ضيقة، كما تؤكد الدراسة على أن هذه التحولات غالباً ما تحدث بشكل تدريجي، مما يجعل اكتشافها ومواجهتها أكثر تعقيداً مقارنة بالتحولات السلطوية المفاجئة (Levitsky & Ziblatt, 2019, pp. 101-104).

وعليه فأنه وفقاً لتحليل الدراسة، يتضح أنها تعكس إدراكاً عميقاً لطبيعة التحولات السياسية التي تشهدها غالبية الأنظمة المعاصرة، إذ اصبحت الحكومات تميل لتوظيف أدوات قانونية ومؤسساتية لإضعاف الضوابط الديمقراطية تدريجياً، بدلًا من الاعتماد على الأساليب التقليدية كالانقلابات العسكرية؛ مما يولد وعياً بطبيعة التحولات "الناعمة" التي تطال بنية الأنظمة الديمقراطية من الداخل؛ ألا انه يمكننا ان نسجل ملاحظة نقدية حول ما تم طرحه من الباحث مفادها: أن الدراسة تغلب البعد المؤسسي في تفسير ظاهرة التراجع الديمقراطي، دون أن تمنح العوامل الاقتصادية والاجتماعية القدر الكافي من التحليل؛ إذ تشير الكثير من الدراسات إلى أن الأزمات الاقتصادية، واتساع فجوات عدم المساواة، يمكن تلعب دوراً محورياً في تهيئة البيئة السياسية لصعود النزعات السلطوية، وهو ما كان من الممكن أن يعزز الإطار التفسيري للدراسة لو جرى إدماجه بصورة أكثر عمقاً واتساعاً.

ثالثاً: الإدارة العامة كركيزة للديمقراطية

ينظر الباحث Toby S. James الى أن الإدارة العامة تمثل إحدى الركائز الجوهرية التي يستند إليها النظام الديمقراطي، إذ يشكل الجهاز الإداري حلقة الوصل الحيوية بين صانع القرار السياسي والواقع الاجتماعي، إذ لا يمكن للديمقراطية أن تؤدي وظائفها بكفاءة في غياب جهاز إداري يمتلك القدرة على تنفيذ السياسات العامة وفق معايير مهنية تتسم بالحياد والفاعلية.

وانطلاقًا من هذا التصور، يؤكد الباحث أن الإدارة العامة في الدولة الديمقراطية ينبغي أن تستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية، في مقدمتها: المهنية في شغل الوظائف العامة، والحياد السياسي، والالتزام بسيادة القانون، فضلًا عن الشفافية في إدارة الموارد العامة؛ ويتقاطع هذا الطرح مع ما ذهب إليه الباحث Bo Rothstein، الذي شدد على أن جودة المؤسسات الحكومية تمثل عاملاً حاسماً في تعزيز الثقة العامة بالدولة ودعم الاستقرار السياسي؛ إذ إن تمتع الإدارة العامة بمستويات مرتفعة من الكفاءة والنزاهة يسهم في ترسيخ شرعية النظام السياسي وتعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة (Rothstein, 2011, pp. 85-92).

وعليه يمكننا ان نعزز ما تم طرحه من قبل الباحث بدرجة عالية، انطلاقاً من أن كفاءة عمل المؤسسات الديمقراطية ترتبط ارتباطاً بنيوياً بمدى توافر جهاز إداري مهني يتسم بالقدرة على تنفيذ السياسات العامة بكفاءة وحياد، فالإدارة العامة ليست مجرد أداة تنفيذية، وانما تمثل فاعلاً مؤسسياً يسهم في ترجمة المبادئ الديمقراطية إلى ممارسات فعلية؛ وعليه، فإن ترسيخ معايير المهنية والموضوعية داخل الجهاز الإداري ينعكس بشكل إيجابي على مستوى الأداء الحكومي، ويعزز في الوقت ذاته ثقة المواطنين بفاعلية المؤسسات العامة ومصداقيتها.

رابعاً: الإدارة العامة ودورها في حماية الديمقراطية

يذهب الباحث Toby S. James إلى أن الإدارة العامة يمكن أن تؤدي دورًا محوريًا في حماية النظام الديمقراطي، من خلال ما تمتلكه من خصائص مؤسسية، في مقدمتها المهنية، والحياد السياسي، والالتزام بقواعد الخدمة المدنية. ووفق هذا التصور، فإن الجهاز الإداري لا يُنظر إليه بوصفه مجرد أداة تنفيذية للسلطة السياسية، بل باعتباره فاعلًا مؤسسيًا قادرًا على الحد من الانحرافات السلطوية، وذلك عبر التزامه بالقواعد القانونية والإجرائية التي تحكم عمل الدولة. ويستند هذا الطرح إلى فرضية مفادها أن البيروقراطية المهنية يمكن أن تشكل نوعًا من "الضبط المؤسسي الداخلي" الذي يقيّد قدرة الحكومات على استغلال مؤسسات الدولة لتحقيق أهداف سياسية ضيقة.

من الناحية النظرية، يتكئ هذا التصور على أسس راسخة في أدبيات الإدارة العامة المعاصرة، التي تؤكد أن بناء جهاز إداري قائم على معايير الجدارة والكفاءة، يُعد عنصراً حاسماً في دعم استقرار المؤسسات السياسية، والحد من نزعات التسييس المفرط للدولة؛ فالإدارة العامة المهنية لا تقتصر وظيفتها على تنفيذ السياسات العامة، وانما تمثل ركيزة للاستمرارية المؤسسية، لاسيما في الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على مبدأ تداول السلطة، إذ تضطلع البيروقراطية بضمان استمرارية تنفيذ السياسات العامة بمعزل عن التغيرات الحكومية. ومن هذا المنطلق، يتسق هذا الطرح

مع ما ذهب إليه Francis Fukuyama، الذي يرى أن وجود بيروقراطية قوية ومستقلة يشكل أحد الشروط الأساسية لبناء دولة فعالة قادرة على تحقيق قدر عالٍ من الاستقرار السياسي وترسيخ فاعلية مؤسساتها (Fukuyama, 2014, pp. 44-46).

إلا أن هذا التصور لا يخلو من ملاحظات منهجية تستدعي قدراً من التحليل النقدي؛ فافتراض امتلاك الإدارة العامة قدرة حاسمة على أداء دور «الحارس المؤسسي» للديمقراطية قد يبدو مبالغاً فيه في بعض السياقات، لا سيما في الدول التي تتسم بضعف سيادة القانون أو بسيطرة السلطة التنفيذية على بقية مؤسسات الدولة، ففي مثل هذه البيئات، تتعرض البيروقراطية لضغوط سياسية متفاوتة الشدة، الأمر الذي يقوض قدرتها على الحفاظ على الحياد والاستقلال المؤسسي؛ وفضلاً عن ذلك، تشير بعض الدراسات إلى أن الأجهزة الإدارية قد لا تظل دائماً في موقع الحماية، وانما قد تنخرط تحت وطأة هذه الضغوط في تنفيذ سياسات تسهم في إضعاف القواعد الديمقراطية بدلاً من تعزيزها، وهو ما يفرض تبني مقاربة أكثر حذراً وتوازناً عند تقييم الدور الذي يمكن أن تؤديه الإدارة العامة في صون النظام الديمقراطي. كما إن قدرة الإدارة العامة على حماية الديمقراطية لا تتحدد فقط بمدى مهنيتها أو استقلالها، وانما تتأثر أيضاً بطبيعة البيئة السياسية التي تعمل ضمنها؛ فحتى أكثر الأجهزة الإدارية كفاءة قد تجد صعوبة في مقاومة التسييس إذا لم تكن هناك مؤسسات داعمة، مثل قضاء مستقل أو إعلام حر أو مجتمع مدني نشط، ومن ثم فإن النظر إلى الإدارة العامة بوصفها آلية مستقلة لحماية الديمقراطية قد يعمل على تبسيط العلاقة المعقدة بين المؤسسات الإدارية والنظام السياسي.

خامساً: تسييس الإدارة العامة ومسارات التراجع الديمقراطي

على الرغم من الوظائف الإيجابية الذي يمكن أن تؤديها الإدارة العامة، تحذر الدراسة من أن هذه المؤسسات قد تتحول في بعض الحالات إلى أداة تسهم في التراجع الديمقراطي، خاصة عندما تسعى النخب السياسية الحاكمة إلى إخضاع الجهاز الإداري لاعتبارات الولاء السياسي بدلًا من معايير الكفاءة المهنية؛ ففي مثل هذه الحالات يتم تعيين المسؤولين الإداريين على أساس الانتماء السياسي، أو يتم إضعاف أنظمة الخدمة المدنية التي تضمن الحياد المؤسسي، ومع مرور الوقت يسهم هذا النوع من التسييس إلى تقويض استقلالية الإدارة العامة وتحويلها إلى أداة طوع السلطة التنفيذية، الأمر الذي يضعف قدرة المؤسسات الحكومية على أداء دورها الرقابي والتنظيمي، كما أن تسييس الإدارة العامة قد يسهم في تراجع ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية، وهو ما ينعكس بالسلب على شرعية النظام السياسي واستقراره.

الخاتمة:

ختاماً؛ وبوجه عام تمثل الدراسة التي قدمها الباحث Toby S. James إسهاماً مهماً في الدراسات الأكاديمية المعاصرة حول العلاقة بين الديمقراطية والإدارة العامة، إذ تسعى إلى إعادة توجيه الاهتمام نحو الدور المؤسسي الذي يمكن أن تؤديه البيروقراطية الحكومية في دعم استقرار الأنظمة الديمقراطية أو في تسهيل مسارات التراجع الديمقراطي؛ كما تكمن أهمية هذا الإسهام في أنه يربط بين مجالين بحثيين غالباً ما جرى تناولهما بصورة منفصلة، هما دراسات الديمقراطية من جهة ودراسات الإدارة العامة من جهة أخرى، و عبر هذا الربط يلفت الباحث الانتباه إلى أن جودة المؤسسات الإدارية واستقلاليتها قد تشكل عنصراً حاسماً في قدرة الأنظمة الديمقراطية على مواجهة الضغوط السياسية التي قد تعمل على تآكل القواعد الديمقراطية.

وعلى الرغم من الأهمية النظرية للدراسة، فأنها تفتح المجال أمام عدد من المسارات البحثية التي كان من الممكن أن تثري التحليل الذي قدمه الباحث لو تم تناولها بمزيد من التفصيل، ومن أبرز هذه الجوانب الحاجة إلى توسيع التحليل المقارن بين الدول المختلفة، إذ إن العلاقة بين الإدارة العامة والديمقراطية قد تختلف باختلاف البيئات السياسية والمؤسسية، فبعض الدول قد تمتلك أجهزة إدارية قوية لكنها تعمل في إطار أنظمة سياسية غير ديمقراطية، في حين تتمتع دول أخرى بنظم سياسية ديمقراطية لكنها تعاني من ضعف في كفاءة مؤسساتها الإدارية؛ ولذلك فإن إدراج دراسات حالة مقارنة كان من الممكن أن يعزز قدرة الدراسة على تفسير الاختلافات في طبيعة العلاقة بين الإدارة العامة والتراجع الديمقراطي.

كما انه يمكن الإشارة إلى أن الدراسة ركزت بدرجة أكبر على البعد المؤسسي للتراجع الديمقراطي دون أن تتناول بصورة كافية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤثر في هذه الظاهرة، فالدراسات الحديثة تشير إلى أن عوامل مثل الأزمات الاقتصادية أو اتساع فجوة عدم المساواة أو تراجع الثقة بالمؤسسات السياسية قد تسهم في خلق بيئة سياسية تسمح بظهور النزعات السلطوية، ومن ثم فإن دمج هذه العوامل ضمن الإطار التحليلي للدراسة كان من شأنه أن يقدم تفسيراً أكثر شمولاً لظاهرة التراجع الديمقراطي.

ومن الزوايا التي كان من شأنها أن تعزز القيمة التحليلية للدراسة لو حظيت بمزيد من التوسع، في مسألة تفكيك الكيفيات العملية التي يجري عن طريقها تسييس الإدارة العامة، فعلى الرغم من إشارة الدراسة إلى المخاطر المترتبة على تسييس البيروقراطية، إلا أنها لا تقدم تحليلاً معمقاً

للآليات المؤسسية التي تُفضي إلى ذلك، مثل التعيينات ذات الطابع السياسي في المناصب الإدارية العليا، أو إدخال تعديلات على قواعد الخدمة المدنية بما يضعف معايير الجدارة والحياد؛ إذ ان التطرق الى هذه الآليات بدرجة أعلى من الدقة والتحليل، كان قد يسهم في بلورة فهم أكثر شمولاً لظاهرة تسييس الإدارة العامة، فضلًا عن إتاحة أساس معرفي يمكن الارتكاز عليه في صياغة سياسات إصلاحية تستهدف حماية استقلال المؤسسات الإدارية، وتعزيز قدرتها على الإسهام الفاعل في دعم النظام الديمقراطي.

وعليه؛ فانه على الرغم من هذه الملاحظات النقدية، فإن الدراسة تظل أسهاماً علمياً مهماً في الدراسات المعاصرة، لكونها تركز على متغير مؤسسي بالغ الأهمية في تحليل استقرار الأنظمة الديمقراطية، وهو متغير الإدارة العامة؛ كما أن الإطار النظري الذي يقدمه الباحث يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية يمكن أن تختبر العلاقة بين إصلاح الإدارة العامة واستدامة الديمقراطية في سياقات سياسية مختلفة.

المصادر:

Fukuyama, F. (2014). *Political Order and Political Decay From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy*. NEW YORK: Farrar, Straus and Giroux.

Levitsky, S., & Ziblatt, D. (2019). *How Democracies Die*. U.K.: the Penguin Random House .

Rothstein, B. (2011). *The Quality of Government: Corruption, Social Trust, and Inequality in International Perspective*. U. S.: University of Chicago Press.

روبرت دال. (2005). *الديمقراطية ونقادها* (المجلد 2). (نمير عباس مظفر، المترجمون) عمان- الاردن: دار الفارس للنشر والتوزيع.